

جديد // تكملة علم إجتماع التنظيم والتخطيط من المحاضرة التاسعة
وحتى الحادية عشرة :: للدكتور حسام صالح لعام ١٤٣٥ هـ

المحاضرة التاسعة

مفهوم التخطيط الاجتماعي وأهم المفهومات المرتبطة به

عناصر المحاضرة

أولاً : مفهوم التخطيط الاجتماعي
ثانياً : المفهومات المرتبطة به
مفهوم الخطة - التنمية الاجتماعية - مفهوم البرمجة
التغير الاجتماعي - النمو - التطور - التخلف - الفقر
العالم الثالث - دولة الرفاهية .

أولاً : مفهوم التخطيط الاجتماعي

يعد الاقتصادي النمساوي "كريستيان شو يندر" أول من أدخل مصطلح **التخطيط** في تعريفه للنشاط المبذول في المجتمع ، وذلك في مقال نشر له عام ١٩١٠ .

التخطيط هو أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد الاستخدام الأمثل بهدف تحقيق أهداف محددة .

ويقصد **بالتخطيط على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة** بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد يكون **التخطيط كلياً أو جزئياً** وقد يكون **منا أو جاماً**، وهناك **التخطيط الهيكلي ، والتخطيط الإصلاحي**

والتخطيط منهج يتضمن عدة اجراءات لتحقيق غايات أو أهداف مرغوب فيها .

والتخطيط الكفاءة يعني اتخاذ قرارات رشيدة في رسم السياسات المختلفة وتنفيذها ، ويجب أن يتضمن تقديراً دقيقاً للوسائل والغايات .

ويستخدم مفهوم التخطيط استخدامات متعددة ، فلحياناً يستخدم كمرادف لمصطلح (الاشتراكية) ، وأحياناً يطلق عليه برامج تنمية الموارد أو تحسين طرق الأداء في الإداره ، أما في الاقتصاد ، فيبدو أن التخطيط يعني أي تدخل في نظام الانتeman عن طريق الدولة .

أما مصطلح "التخطيط الاجتماعي" ، فيشير إلى أي جهد مقصود وشامل نسبياً ومنسق ينطوي على الاعتراف بمشكلات قديمة ، أو توقع مشكلات أو فرص جديدة ، واقتراح حلول وبرامج لرفاهية المجتمع أو المجتمع المحلي أو التنظيم .

ويقصد **بالتخطيط الاجتماعي** ، وضع الخطط المتعلقة بالموارد والمؤسسات الاجتماعية لإجابة حاجات المجتمع ، أي الأمة بأجمعها .

وعلى ذلك يعتبر مصطلح "التخطيط الاجتماعي" مرادفاً لمصطلح "تخطيط المجتمع" . كذلك يستخدم مصطلح **التخطيط الاجتماعي** للدلالة على التخطيط الذي يقوم به جماعة من الخبراء في مقابل التخطيط الذي يقوم به فرد واحد.

و عموما يمكن القول بأن **التخطيط** عملية مقصودة و واقعية يشترك فيها الفرد ، والجامعة ، والمجتمع . وتتضمن هذه العملية إحداث حالة من التوازن بين الهدف والموارد والزمن عن طريق محاولة الوصول إلى أقصى درجات الهدف عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد في أقصر وقت ممكن ، وذلك بهدف تنمية المجتمع والتحكم في مجرى التغيرات الاجتماعية - البنائية والوظيفية - فيه

ويقسم بعض المخططين الاجتماعيين عملية التخطيط الاجتماعي إلى قسمين رئيسيين هما :

التخطيط المجتمعي : وهو تخطيط عام يتناول المجتمع ككل بأنشطته المختلفة .

التخطيط الاجتماعي : وهو تخطيط محدود يعني بوضع وتنفيذ برامج في مجالات اجتماعية محددة .

وينظر إلى مصطلح **التخطيط الاجتماعي** على اعتبار أنه تخطيط متتم للـ**التخطيط الاقتصادي** . وفي هذه الحالة ، يقصد بالـ**التخطيط الاجتماعي** تخطيط نواحي وأنشطة المجتمع غير **الاقتصادية** .

ويشير مصطلح "**التخطيط الاقتصادي**" إلى توجيه الحياة الاقتصادية للناس وفقا لنمط محدد عقليا من أجل تحقيق أهداف معينة

وقد بدأ **التخطيط الاقتصادي الشامل** في روسيا عام ١٩٢٨ حينما وضعت الخطة الخمسية الأولى .

كذلك تبني النظام الاشتراكي القومي في ألمانيا **تخطيطاً اقتصادياً معدلاً** ، من أجل تحقيق إعادة البناء العسكري حتى يمكن تزويد الجيوش بإمكانيات متقدمة ، ومعنى ذلك أن متطلبات **الحرب العالمية الثانية** - حتى قبل قيامها - فرضت ضرورة **التخطيط الاقتصادي** .

ويتطلب التخطيط الاقتصادي توافر أربعة شروط على النحو التالي :-

- ١- تحديد الأهداف التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها .
- ٢- تقدير كمية السلع ونوعيتها الازمة لتحقيق هذه الأهداف .
- ٣- تنظيم القوى الإنتاجية الضرورية مثل رأس المال والقوى العاملة والموارد.
- ٤- توفر نسق أو تنظيم معين يشرف على توطين ومراقبة المواد المختلفة المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك .

ثانياً : المفاهيم المرتبطة بمفهوم التخطيط الاجتماعي

١- مفهوم الخطة

يرتبط مفهوم التخطيط الاجتماعي بمفهوم الخطة ، فهو مفهوم قريب الشبه منه.

ويعرف «جون سير DAL» **الخطة** بأنها « برنامج استراتيجي لحكومة وطنية يتمثل في تطبيق نظام للتدخل الحكومي يتعلق بسير وعمل قوي السوق ، ومن ثم تخصيصها بطريقة تجعلها تعطي دفعـة إلى الأمام للتقدم الاجتماعي ».

وتتضمن **الخطة** جملة الإجراءات والتدابير المرسومة لتنفيذ
مشروع يتعلق بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي . وتدور هذه
الخطة بوجه عام حول أنشطة الوحدات الاجتماعية و الاقتصادية
في محاولة لتنميتها وتطويرها .

٢ - التنمية الاجتماعية

تتضمن فكرة التنمية من منظورها العام كلا من التنمية
الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لها .
ويرتبط مصطلح التنمية ارتباطا وثيقا بأيديولوجيات معينة ،
وبنظريات العلاقات الدولية ، وبتاريخ العالم .

وينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها عملية تحول من نظام
اقتصادي لأخر ، وتتضمن نموا اقتصاديا (زيادة في الإنتاج وزيادة
في متوسط دخل الفرد) ، وتغييرا اجتماعيا وثقافيا .

وتتضمن فكرة التنمية في صورتها التقليدية مقوله أن المجتمعات أو الأمم يمكن ترتيبها وفقا لمقاييس تطوري تكون فيه الدول الغربية أو المتقدمة هي الأكثر تقدما ، وتوجد عليه دول العالم الثالث أو الدول النامية أو المختلفة باعتبارها ما زالت تمر بمرحلة التغيرات أو التحولات الضرورية لتصل إلى الرخاء والنمو الاقتصادي .

ويشير مفهوم التنمية الاجتماعية إلى الجهد الذى تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية الالزمه لنمو المجتمع ، وذلك عن طريق زيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكنا لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .

ويخلط الكثيرون بين مفهوم **التنمية المجتمعية** وبين مفهوم **تنمية المجتمع**، وذلك على اعتبار أن **مجال الاثنين واحد وهو المجتمع** ، وأن هدفهم واحد أيضا وهو تحقيق وإشباع متطلبات أفراد المجتمع ككل عن طريق وسائل تبدو كثيراً متشابهة في كل منها أيضاً .

إلا أن هناك اختلافاً بين التنمية المجتمعية وتنمية المجتمع تتعلق بحجج التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدثها كل منها في المجتمع . فإذا كانت **التنمية** تهدف إلى أحداث مجموعة من التغيرات في بناء المجتمع ووظائفه ، فإن حجم هذه التغيرات يختلف عند إجراء عملية التنمية ، فهي في **التنمية المجتمعية أكبر وأضخم** من حجمها في **تنمية المجتمع** .

المحاضرة العاشرة

تابع مفهوم التخطيط الاجتماعي
وأهم المفاهيم المرتبطة به

٣ - البرمجة

ويطلق على الخطط الجزئية لبعض وحدات الاقتصاد القومي ، أو لأحد قطاعاته أو أنشطته ، اصطلاح البرامج الاقتصادية أو الاجتماعية .

وقد شاع استخدام مصطلح "البرمجة" في الخمسينيات من القرن العشرين ، وخاصة في الدول الغربية وعلى قمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي استعاضت به - في بعض الأحيان - عن مصطلح "التخطيط"

ويعتبر البرنامج وحدة السياسة التخطيطية في الدول التي تؤمن بالفلسفة الرأسمالية . ومن أهم البرامج الاقتصادية العامة ، تلك التي تضعها الدول الحديثة للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع ، كما هو الحال في دول أمريكا الجنوبية ، ونيوزيلاندا واستراليا .

وقد أدرك المشتغلون بالتخطيط الاجتماعي ، أهمية البعد الزمني للبرامج التي يقومون بتنفيذها ، وأهمية تحديد مدى زمني لهذه البرامج . لذلك نجد أنه يمكن تقسيم البرامج بوجه عام من حيث آجالها إلى ثلاثة فترات زمنية على التحـو التالي : -

- أ- برامج قصيرة الأجل : وتتراوح مدتها بين عام وثلاثة أعوام
- ب- برامج متوسطة الأجل : وهي في حدود خمس سنوات
- ج- برامج طويلة الأجل : وتتراوح مدتها بين عشرة وخمس عشرة سنة

٤ - التغير الاجتماعي

يعرف **التغير الاجتماعي** بأنه « التحول في أنماط البناء الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية ، والسلوك الاجتماعي ، على مر **الزمن**»

كما يمكن تعريفه بأنه «**التحول في البناء الاجتماعي في اتجاه معين**»

ويعرف بعض العلماء **التغير الاجتماعي** بأنه « التغير في حجم وتكوين وتنظيم المجتمع ، بالإضافة إلى التغير في العلاقات بين الأفراد والجماعات ».

ويتبين من التعريفات السابقة لمفهوم التغير الاجتماعي أن هذا المفهوم **يشير إلى العملية** التي عن طريقها يحدث تحول أو **اختلاف** أو تطور ، سواء في البناء الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية ، خلال فترة من الزمن .

ونجد أن هذا التغير الاجتماعي ليس إلا جزءا من عملية أكبر وأوسع من عمليات التغير في المجتمع ، وهي تلك العملية التي يطلق عليها التغير الثقافي ، والتي تشير إلى التغير في ثقافة المجتمع

٥ - مفهوم النمو

يختلف مفهوم "النمو" عن مفهوم التنمية ، فالنمو تلقائي بينما تخضع التنمية للإرادة البشرية ومجهود الإنسان .

ويشير مفهوم "النمو" إلى عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاءه في سلسلة من المراحل الطبيعية . ويتضمن النمو تغيراً كمياً وكيفياً وهو السمة المميزة للحياة وغاية النمو في حد ذاته .

كذلك يدل مصطلح "النمو" على أي نوع من النمو سواء نمو من حيث التعقيد أو الكفاية أو القيمة أو غير ذلك . كما يطبق على الأفراد والمجتمعات .

ويستخدم مصطلح **النمو الاجتماعي** للإشارة إلى نمو سمات الفرد بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة .

ويستخدم مصطلح "**النمو الحضري**" للإشارة إلى أي زيادة في المساحة أو زيادة السكان في منطقة حضرية . كما يستخدم مصطلح "**النمو المتكيف**" للدلالة على النمو الذي يطراً على تكيف الكائن مع بيئته الطبيعية والاجتماعية .

وفي مقابل مصطلح "**النمو الاجتماعي**" ظهر مصطلح "**النمو الاقتصادي**" الذي يشير إلى نمو الدخل القومي أو المخرجات من السلع والخدمات لكل فرد من السكان ، حيث يتم عادة قياس الناتج بواسطة الناتج القومي الإجمالي .

ومن الشائع أن يستخدم مصطلح "التنمية الاقتصادية" كبديل لمصطلح "النمو الاقتصادي" عند الحديث عن مجتمعات العالم الثالث.

وقد كرس الاقتصاديون قدرًا كبيراً من الجهد لإبداع نظريات عن النمو الاقتصادي التي يمكن الاسترشاد بها في صنع السياسات في الدول النامية، وكذلك في المجتمعات الصناعية. وتركز هذه النظريات بدرجات متفاوتة على الاستثمارات الرأسمالية، والبنية الاقتصادية التحتية، وتحطيم القوى العاملة، والتعليم.

٦ - مفهوم التطور

يقصد بمفهوم "التطور" العملية التي بها يخضع نوع أو فصيل من الكائنات العضوية لتعديلات بنائية عبر الزمن، ونتيجة لعمليات التفاعل مع البيئة. وتقدم نظريات التطور المختلفة آراء متباعدة عن الإسهام النسبي لكل من العوامل البنائية والعوامل الوراثية في إحداث عملية التطور.

٧ - مفهوم التخلف

يستخدم مفهوم **الخلف** لوصف حالة الفقر والركود الاقتصادي الذي تتسم به كثير من المجتمعات العالم الثالث.

ويعني مصطلح **الخلف** ضمناً أن الدول النامية أو المجتمعات العالم الثالث لا تعاني فقط من انعدام التنمية ، وإنما يعني كذلك أنها لم تستطع أن تحقق مستويات التنمية التي كانت ينبغي أن تتحقق ، لو لم تقم على استغلالها الدول الرأسمالية المتقدمة .

ويشير مفهوم **الخلف** إلى حالة الدول التي تتميز بانخفاض الدخل الحقيقي للفرد بسبب قصور سكانها عن استغلال موردها.

وفي **البلاد المتخلفة** ينخفض الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد بالمقارنة بالدخل الحقيقي للفرد في **البلاد المتقدمة أو المنظورة** . كما أن **البلاد المتخلفة أو النامية** هي البلاد التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة ولا تتأثر بالمجتمعات المتقدمة .

٨ - مفهوم الفقر

يمكن تعريف **الفقر** بوجه عام بأنه « مفهوم سلبي يشير إلى نقص الموارد المادية والثقافية الازمة للبقاء على قيد الحياة في حالة صحية جيدة ». ففي **حالة الفقر** يكون الفرد عاجزا تماما عن أن يوفر لنفسه الغذاء والملابس والمأوى الضروري للمعيشة .

ويعرف «جون هوبر» **الفقر** على اعتبار أنه « نقص الدخل والموارد الكافية الازمة للمعيشة على نحو ملائم طبقا لمعايير المجتمع المحلي ». ويرى هوبر أن **مفهوم الفقر** يختلف من مكان إلى آخر ، ومن زمن إلى آخر .

ويختلف مفهوم الفقر عن مفهوم الفاقة ، الذي يشير إلى صفة فئة من الناس غير القادرين على إعالة أنفسهم على الإطلاق أو حتى الوصول إلى الحد الأدنى المتفق عليه بدون مساعدة خارجية، الأمر الذي يجعل إعالة هذه الفئة من الناس فرضا على المجتمع ، وبالتالي تحديد حد أدنى لمستوى المعيشة بحيث أن من يقل مستواه عن هذا الحد يحق له أن يطلب الحصول على المساعدة العامة .

ويستخدم مستوى الدخل عادة كمقاييس أو مؤشر لحالة الفقر على سبيل المثال ، تعتبر الحكومة في الولايات المتحدة أن الأسرة تعد فقيرة إذا انخفض دخلها عن مستوى معين ، يطلق عليه مستوى أو خط الفقر .

ويعتمد خط الفقر على الدخل الذي تحتاجه الأسرة للحصول على كفايتها من الغذاء دون أن يكلفها ذلك أكثر من ثلث الدخل .

وقد ميزت بعض الدراسات الكلاسيكية التي أجريت حول مشكلة الفقر بين الفقر المطلق والفقر النسبي .

ويشير مفهوم «**الفقر المطلق**» إلى نقص الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة ، أي الفقر المعيشي حيث تكون الموارد قاصرة عن توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى . ومن ثم يتم **قياس** مفهوم الفقر المطلق على أساس الحاجات البشرية

٤

أما **الفقر النسبي** ، فيتم تعريفه وفقاً للمفاهيم المستخدمة عند جماعة من الناس . ويعني **الفقر النسبي** افتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد **بالمقارنة** بأفراد المجتمع الآخرين.

٩ - دول العالم الثالث

تذكر «كارولين بيرسل» - في كتابها بعنوان "فهم المجتمع" الصادر عام ١٩٨٧ - أنه ليس هناك تشابه في أنماط الدول ، فهناك أنماطاً مختلفة من الدول . ويمكن تصنيف دول العالم إلى ثلاثة مجموعات على النحو التالي:

أ- دول العالم الأول :

وهي مجموعة الدول القومية التي دخلت مبكراً إلى ميدان التصنيع وحققت مستويات عالية من النمو ورفع مستوى المعيشة لسكانها . ونجد أن هذه المجموعة من الدول تمتلك اقتصاديات صناعية ناضجة متقدمة ، قائمة على أساس الإنتاج الرأسمالي ، ومن أمثلتها الدول التي توجد في أمريكا الشمالية ، أوروبا الغربية ، اليابان ، وإستراليا .

بـ- دول العالم الثاني : وهي مجموعة الدول الصناعية^I التي كانت تدين - في الماضي - بالاشتراكية في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي .

جـ- دول العالم الثالث : وتشمل مجموعة الدول الأقل نموا ، والتي لا يوجد فيها إنتاج صناعي ، وإن وجد فإنه لا يكون على درجة كبيرة من النمو ، ويعيش معظم سكان العالم في بلدان تتنتمي إلى العالم الثالث

١٠ - دولة الرفاهية

ظهر مصطلح **دولة الرفاهية** خلال أربعينيات القرن العشرين لوصف تلك الظروف التي تتولى فيها الدولة مسؤولية رئيسية عن توفير الرفاهية عن طريق نظم التأمين الاجتماعي ، وتقديم الخدمات والمساعدات التي تشبع احتياجات الناس الأساسية في مجالات الإسكان ، والصحة ، والتعليم ورفع مستوى الدخل .

وقد تبنت مفهوم **دولة الرفاهية** بعض الدول مثل **السويد** ، **والنرويج** ، **ونيوزيلندا** ، الأمر الذي أدى إلى نمو خدمات الرعاية الاجتماعية ، وخاصة في **الستينيات من القرن العشرين** .

وقد ظهر مفهوم دولة الرفاهية نتيجة التطورات التي مرت بها المجتمعات المختلفة ، والتي أدت إلى بدء تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية . وكان ينظر إلى سياسة الرعاية الاجتماعية باعتبارها تشير إلى تدخل الدولة في المجتمع لتأمين ورفاهية **المواطنين** .

ويشير نموذج دولة الرفاهية إلى مسؤولية الدولة نحو توفر الحد الأدنى من الخدمات الالزمة لتحقيق مستوى معيشي مناسب للمواطنين وفي هذا الإطار تصبح **الأهداف الرئيسية لدولة الرفاهية** على النحو التالي :-

- ١- توفير فرص العمل كضمان لحق الحياة .
- ٢- ضمان الحق في التعليم .
- ٣- ضمان حد أدنى من الدخل في كل الأوقات .
- ٤- حق الحماية والدعم من جانب المجتمع في حالات العجز الجسمي أو العقلي .

المحاضرة الحادية عشر

التعريف بعلم اجتماع التخطيط وأهميته

أولاً : التعريف بعلم اجتماع التخطيط

لعل من الأسباب أو العوامل التي كانت وراء فشل التجربة التخطيطية في بعض المجتمعات هو أنه لم يكن هناك اهتمام يذكر بالجوانب السوسيولوجية للتخطيط . فقد كان الشغل الشاغل للمخططين هو كيفية المواءمة بين الحاجات المادية للمجتمع وبين موارده المادية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية دون الانتباه بأنهم يجرؤون هذه العملية في مجتمع له بناؤه ووظيفته السوسيولوجية ، دون مراعاة القيم المجتمعية الموجودة بالمجتمع .

وبناء على ما سبق ، ظهرت أهمية سوسيولوجية التخطيط أو علم اجتماع التخطيط .

ويعرف **علم اجتماع التخطيط** بأنه «العلم الذي يهتم بدراسة الجوانب السوسيولوجية للتخطيط» مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التخطيط يتم إجرانها في مجتمع له بناء اجتماعي يتكون من نظم اجتماعية مختلفة ، وأن هذه النظم لها وظائف اجتماعية ، وهي تمثل الطرق التي أنشأها المجتمع لإشباع حاجات إنسانية ضرورية .

ولا شك أن معرفتنا لهذه الخلفية السوسيولوجية يمكن أن تستند إليها في دراستنا وفي قيامنا بعملية التخطيط . ويجب على المخططين الاجتماعيين الاهتمام بالجوانب السوسيولوجية في الخطة .

ونجد أن هناك علاقة وثيقة بين سوسيولوجيا التخطيط وسوسيولوجيا التنمية . إذا أن كلاهما يكونان كلا متكاملان يهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع .

ثانياً : أهمية التخطيط الاجتماعي

بعد التخطيط الأداة الضرورية والوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية

ويخطى موضوع التخطيط باهتمام علماء الاجتماع والخبراء ، حيث زاد الاهتمام والإيمان بهذا **الموضوع بعد الحرب العالمية الثانية** ، وأصبح التخطيط منهاجاً ووسيلة ضرورية للتقدم والنمو ، والقضاء على مشكلات التخلف ، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية **الاجتماعية والاقتصادية** في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة .

وقد أصبح **التغير المخطط** يشكل نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في المجتمعات المعاصرة ، ولم **يعد المجتمع** يترك التغير كي **يحدث بطريقة تلقائية** ، وإنما بدأ يستخدم **التخطيط الاجتماعي** كوسيلة يمكن عن طريقها **تأثير** ، في إحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي **المخطط** ، مع تحديد **اتجاهاته** في كثير من جوانب **الحياة** .

وقد ظهر التخطيط للتغير الاجتماعي في معظم دول العالم تقريباً في الوقت الحاضر ، وإن اختلفت طبيعته وأدواته وأهدافه من دولة إلى أخرى .

وقد اهتمت الدول المختلفة باتباع أسلوب التخطيط نتيجة التغيرات الاجتماعية السريعة الناجمة عن التصنيع والتقديم التكنولوجي وما نجم عنها من أزمات اقتصادية ومشكلات اجتماعية مختلفة .

ولذلك فقد طالب بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة المباشر هي النظام الاقتصادي والأخذ بأسلوب التخطيط للمحافظة على معدلات النمو وتحقيق تقدم المجتمع .

وتبرز أهمية وضرورة التخطيط في المجتمعات النامية التي تحاول اللحاق بركب الحضارة ورفع مستوى المعيشة لأفرادها عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية .

وترجع أهمية التخطيط بالنسبة للدول النامية لعدة أسباب على
النحو التالي :-

١- إن الانتقال من مرحلة التخلف يتطلب إجراء تغيرات عديدة في
التنظيم الاجتماعي القائم للإنتاج . ويطلب ذلك تغيير بعض
التنظيمات الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع . كما
يتطلب توفير مقدار أكبر من الخدمات والسلع، وتعبئة المدخرات
من أجل تمويل عملية التنمية .

٢- بدون تخطيط سليم لا يمكن تحديد السياسة أو الخطط وما تتضمنه
من برامج ومشروعات للتنفيذ . إذ أن التخطيط هو الوسيلة
التنظيمية والتنسيقية المتكاملة التي تساعد على تحقيق الأهداف .

٣- تؤدي عمليات التخطيط إلى تنسيق الجهد و عدم تعارض الخطط بما يحقق و فرا في تكاليف التنفيذ وفي الوقت اللازم لإنتمامها ، وبذلك يضمن التخطيط سلامة التنفيذ والوصول إلى الأهداف بأقل تكاليف ، وفي أقصر وقت ممكن .

٤- يعبئ التخطيط جميع الموارد البشرية والمادية والطبيعية والإدارية والسياسية والروحية ، ويضمن حسن استخدامها استخداماً فعالاً لتحقيق الأهداف .

٥- يساعد التخطيط على رسم الحلول للمواقف والصعوبات المحتملة الواقعة في كل خطوات التنفيذ ، وفي جميع المستويات ، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح الخطة واستمرار التنفيذ .

٦- لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرسمة البعيدة المدى دفعه واحدة ، لذلك يساعد التخطيط على وضع الخطط المناسبة الوصول إلى تلك الأهداف النهائية .

٧- يحدد التخطيط الحاجات والمشكلات ويساعد على تنظيمها حسب أولوياتها بعد مشاركة القاعدة الشعبية فيها .

٨- إن الحاجات في الدول النامية أكثر دائمًا من الموارد الموجودة في هذه الدول ، ويمكن عن طريق التخطيط أن نحدد قواعد الأولويات ومواجهة الحاجات في حدود الإمكانيات الموجودة في المجتمع .

وعلى الرغم من أهمية عملية التخطيط الاجتماعي ، إلا أننا نجد بعض الدول قد تحارب فلسفة التخطيط ، أو قد تهتم بتخطيط قطاع دون آخر من قطاعات الأنشطة المختلفة . وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود المعلومات الكافية والمسح الشامل لجميع القطاعات . ولذلك كان التخطيط يقتصر على علاج القطاع الذي يتعرض للأزمات أو المشكلات دون القطاعات الأخرى .

ونجد أن رفض التخطيط الاجتماعي لا ينبع عن الرفض الحقيقي للتخطيط في حد ذاته ، وإنما ينجم عن مشكلة أساسية تتمثل في **من الذي يوجه التخطيط ويقوم بإدارته** . كما أن هناك جماعات سياسية كثيرة ترفض التخطيط أو تعارضه عندما لا تكون في موقف يتيح لها ضبطه وتوجيهه من أجلصالح العام لأعضائها .

وقد زاد اقتناع الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية بمبدأ التخطيط وفلسفته كأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأصبح التخطيط أسلوباً تمارسه كثير من الدول بهدف تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .